

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية

للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2022)

Monetary policy tools and their impact on economic growth: An analytical study of the Algerian economy

during the period (1990-2022)

تحت إشراف:

د. نادي مفيدة

من إعداد الطالبة:

بن جريو الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة غليزان

أستاذ التعليم العالي

د. مغتات صابرينة

مشرفا

جامعة غليزان

أستاذ محاضر "أ"

د. نادي مفيدة

مناقشا

جامعة غليزان

أستاذ محاضر "أ"

د. جلام كريمة

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

{ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ }

صدق الله العظيم (المجادلة الآية 19).

لله الشكر أولاً وأخيراً ومنه التوفيق في كل شيء وحده لا شريك له.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من علمني حرفاً منذ بداية مسيرتي التعليمية وحتى هذه اللحظة.

كذلك أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة د.نادي مفيدة التي كانت مشرفة

على هذه المذكرة، ولنصائحها القيمة التي وجهتني بها خلال مسيرة البحث.

كما وأرسل ثنائي الجزيل إلى كل من ساعدني في هذا العمل، سواء بسداد رأي أو بتسيير

وسيلة.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا إلى هذا، وما كنا له بموفقين لولا أن وفقنا سبحانه وتعالى،

أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها، ووقرها في كتابه

العزير "أمي الحنون" حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من أحمل اسمه بكل فخر "أبي الحبيب" أدامه الله لي

إلى أختاي ورفيقات دربي نور الإيمان وحفصة

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

إلى كل هؤلاء اهدي عملي المتواضع.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى انعكاس أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (1990/2022)، و من أجل بلوغ هدف الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي في تحديد المعطيات النظرية وشرحها، والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل أهم تطورات أدوات السياسة النقدية المتمثلة في معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، بالاستعانة أيضا بمؤشر سعر الصرف، وكذا تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي كمفسر للنمو الاقتصادي، واستعمال الطرق القياسية والإحصائية حيث تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وتقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة كان لها انعكاس محدود على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى عوامل تحد من فعالية السياسة النقدية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في الجزائر منها ارتباط الاقتصاد الوطني بمدى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، غياب التنسيق بين الجانب النقدي والحقيقي.

كلمات مفتاحية: أدوات السياسة النقدية، نمو اقتصادي، الجزائر

Abstract: his study aimed to know the extent of the reflection of monetary policy tools on economic growth in Algeria during the study period (1990/2022), and in order to achieve the objective of the study we followed the descriptive method in identifying and explaining the theoretical data, and the analytical descriptive method in analyzing the most important developments of the monetary policy tools represented in the rediscount rate, the compulsory reserve, and the exchange rate index, as well as analyzing the development of the gross domestic product as indicator of economic growth, rediscounting rate, compulsory reserves, using the exchange rate index, as well as analyzing the development of Gross Domestic Products an indicator of economic growth, and using standard and statistical methods where the stability of time series was tested by relying on the developed Dickey Fuller test (ADF), and estimating the model using the method of least squares (OLS).

The study reached a set of conclusions, the most important of which is that monetary policy tools in Algeria during the study period had a limited impact on economic growth, and this is due of factors that limit the effectiveness of monetary policy in achieving high rates of growth in Algeria, including the link between the national economy and the extent of the improvement of hydrocarbon prices in international markets, and the lack of coordination between the monetary and real side.

Keywords: Monetary Policy Tools, Economic Growth, Algeria.

فهرس المحتويات

أ	الشكر والتقدير:
ب	الإهداء
ج	الملخص:
د	فهرس المحتويات
هـ	قائمة الجداول:
و	قائمة الأشكال:
ز	قائمة الاختصارات:
ح	قائمة الملاحق:
2	الفصل الأول: مقدمة عامة
5	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
6	1. تمهيد
6	2. الإطار النظري للسياسة النقدية
6	1.2. تعريف السياسة النقدية
7	2.2. طبيعة السياسة النقدية
7	1.2.2. المعنى الضيق للسياسة النقدية
7	2.2.2. المعنى الواسع للسياسة النقدية
7	3.2. اتجاهات السياسة النقدية
7	1.3.2. الاتجاه التوسعي
8	2.3.2. الاتجاه الانكماشى
8	4.2. أهداف السياسة النقدية
9	1.4.2. الأهداف الأولية
10	2.4.2. الأهداف الوسطية
12	3.4.2. الأهداف النهائية
12	5.2. أدوات السياسة النقدية
13	1.5.2. الأدوات الكمية
14	أ. معدل إعادة الخصم
	ب. نسبة الاحتياطي الإجبارى

14ج. سياسة السوق المفتوحة.
142.5.2. الأدوات الكيفية أو النوعية.
15أ. سياسة تأطير الائتمان.
15ب. تخصيص التمويل.
15ج. تنظيم القروض الاستهلاكية.
163.5.2. الأدوات المباشرة.
16أ. الإقناع الأدبي.
16ب. التوجيهات والأوامر.
17ج. الإعلام.
173. الإطار النظري للنمو الاقتصادي.
171.3. مفهوم النمو الاقتصادي.
172.3. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.
183.3. قياس النمو الاقتصادي.
204.3. نظريات النمو الاقتصادي.
201.4.3. النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية.
202.4.3. النمو الاقتصادي في النظرية النيو كلاسيكية.
213.4.3. النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة.
214. العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.
225. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية.
236. خلاصة الفصل.
25	
26الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات
271. تمهيد.
272. واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
271.2. الإطار القانوني لتطبيق وتنظيم السياسة النقدية.
271.1.2. توجهات السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 10/90.
302.1.2. أهم التعديلات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
322.2. تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

32 1.2.2. تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
34 2.2.2. تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
36 3. واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
36 1.3. النمو الاقتصادي والسياسات التنموية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
39 2.3. تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
	4. دراسة قياسية لانعكاسات أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال
41 الفترة (1990-2022)
41 1.4. منهجية وأدوات الدراسة
41 1.1.4. أنواع البيانات المجمعة
41 2.1.4. أدوات الدراسة الإحصائية
41 3.1.4. تعريف وترميز بمتغيرات الدراسة
42 2.4. نتائج الدراسة
42 1.2.4. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
43 2.2.4. تقدير النموذج
47 3.2.4. اختبار الفرضيات
47 3.4. مناقشة النتائج
49 5. خلاصة الفصل
50 الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات
54 قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الفصل-رقم الجدول
33	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	الجدول رقم (1.2)
35	تطور نسبة الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة (1990-2022)	الجدول رقم (2.2)
39	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	الجدول رقم (3.2)
43	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (تحديد درجة التكامل)	الجدول رقم (4.2)
44	تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)	الجدول رقم (5.2)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الفصل-رقم الشكل
12	الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب المربع السحري (N.Kaldor)	الشكل رقم (1.1)
33	منحنى بياني لتطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	الشكل رقم (1.2)
35	منحنى بياني لتطور نسبة الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة (1990-2022)	الشكل رقم (2.2)
40	منحنى بياني لتطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2022)	الشكل رقم (3.2)

قائمة الاختصارات

المصطلح باللغة الإنجليزية	المصطلح باللغة العربية	الاختصار
Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي	GDP
Compulsory Reserve	الاحتياطي الإلجباري	MR
Re-Discount Rate	معدل إعادة الخصم	RD
Exchange Rate	سعر الصرف	TCH

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

تخطى السياسة النقدية بمكانة بالغة الأهمية كونها من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، نظراً لتأثيرها وفعاليتها في التحكم في كمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي، أي السيطرة على العرض النقدي وشروط الائتمان بإدارة البنوك المركزية للسيولة، وذلك من أجل منع الاضطرابات وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي بهدف تعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام، حيث يمثل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول، ويتصف النمو الاقتصادي أنه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخالصة للجهود المبذولة للدولة. وتلعب إدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي دوراً مهماً في اختيار الأدوات النقدية المناسبة التي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف النهائية للمربع السحري والمتمثلة في: تخفيض معدلات التضخم والبطالة، تحقيق الاستقرار النقدي، والحفاظ على توازن الاقتصاد إلى جانب تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي الذي يعتبر هدفاً أي سياسة اقتصادية، بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء ووضعية الاقتصاد بصفة عامة.

2. صياغة الإشكالية

بناءً على هذا المنطلق، نسعى من خلال البحث الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:
ما مدى انعكاس أدوات السياسة النقدية (معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، سعر الصرف) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990/2022)؟

3. الأسئلة الفرعية

- ومن أجل الإجابة على المشكلة الرئيسية تم طرح مجموع التساؤلات الفرعية:
- هل هناك علاقة بين معدل إعادة الخصم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟
 - هل هناك علاقة بين نسبة الاحتياطي الإجباري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟
 - هل هناك علاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

4. فرضيات الدراسة

- للإجابة عن الأسئلة السابقة وعلى الإشكالية، تم صياغة مجموعة من الفرضيات التالية:
- هناك علاقة بين معدل إعادة الخصم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؛
 - هناك علاقة بين سياسة الاحتياطي الإجباري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؛

- هناك علاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022).

5. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة:

- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؛
- واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؛
- مدى انعكاس أدوات السياسة النقدية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمتمثلة في معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري وسعر الصرف خلال فترة الدراسة.

6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- أن السياسة النقدية مهمة كونها الوسيلة الفعالة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المسطرة، وكذا النمو الاقتصادي باعتباره يعكس اقتصاد الدولة، إضافةً إلى أن الدراسة القياسية تنتج عنها مؤشرات رقمية، يستطيع الاستفادة منها واضعي السياسة النقدية في الجزائر.

7. أسباب ودافع اختيار الموضوع

تعددت أسباب اختيار موضوع الدراسة، وسنقوم بإيجاز أهم الأسباب كالتالي:

الأسباب الموضوعية:

- التعرف على الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية؛
- أهمية تطبيق السياسة النقدية، وفعاليتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

الأسباب الشخصية:

- الرغبة والتوجه في دراسة المواضيع المرتبطة بالسياسة النقدية؛
- اعتماد موضوع متعلق بدرجة وثيقة بالتخصص (اقتصاد نقدي وبنكي)؛
- زيادة القيمة المعرفية في التخصص.

8. حدود الدراسة

الحدود المكانية: تم حصر الدراسة على حالة الجزائر قصد إبراز انعكاس أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي؛

الحدود الزمنية: قمنا بالاعتماد في دراستنا على بيانات متعلقة بالفترة الممتدة من 1990 إلى 2022.

9. منهج الدراسة

في إطار بحثنا ومن أجل معالجة مشكلة اتبعنا المنهج الوصفي في دراسة الإطار النظري لموضوع الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع، ترتيب، قراءة وتحليل بيانات بنك الجزائر الخاصة بأدوات السياسة

النقدية وإحصائيات البنك العالمي الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، بالإضافة إلى استخدام الدراسة القياسية لمعرفة مدى انعكاس أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

9. محددات الدراسة

تمثلت صعوبة الدراسة في كيفية الحصول على البيانات، ذلك بسبب تحفظ الجهات المصدرة لهذه الأخيرة، ونقص المراجع باللغة العربية فيما يتعلق بموضوع النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، تتبعها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي من أجل التحكم في حجم المعروض النقدي وضبطه حسب ما يتلاءم ويتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في الدولة، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة. ويعد تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية، لذا فمن البديهي أن يكون للسياسة النقدية دور في تحقيق هذا الهدف من خلال تجميع المدخرات وتخفيض الاستثمار، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام.

2. الإطار النظري للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بالسياسة الاقتصادية العامة، ويتم التخطيط لها من طرف البنك المركزي باستعمال مجموعة من الأدوات التي تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف النهائية المراد تحقيقها، وفي هذا السياق سنحاول الإلمام بالسياسة النقدية.

1.2. مفهوم السياسة النقدية

- عرّف عبد المجيد قدي السياسة النقدية على أنها: " الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض " (قدي، 2005، صفحة 53).
 - ويعرفها "Kent" أيضاً بأنها: " إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة" (Kent, 1972, p. 455).
 - وفي تعريف آخر عُرِّفت على أنها: " مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي " (بلعوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، 2008، صفحة 112).
- بناءً على التعاريف السابقة الذكر يمكن القول بأن السياسة النقدية تمثل مختلف التدابير، الإجراءات والسياسات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل التأثير على العرض النقدي وتوجيهه وفق ما يتناسب مع الهياكل الاستثمارية، التشغيلية والاستهلاكية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

2.2.2. طبيعة السياسة النقدية

طراً على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات من حيث المفاهيم، الوظائف والأهداف (البشيشي، 2017، صفحة 38) ، تبعاً لتطور النظريات والسياسة النقدية معنيان المعنى الضيق والمعنى الواسع.

1.2.2. المعنى الضيق للسياسة النقدية

يشير المفهوم الضيق للسياسة النقدية إلى الأدوات والتدابير التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويركز على كيفية استخدام أدوات مثل سعر الفائدة للتأثير على كمية النقد ومعدلات التضخم (الدوري و يسرا، 2013، صفحة 186).

2.2.2. المعنى الواسع للسياسة النقدية

يتضمن المعنى الواسع للسياسة النقدية فهم أوسع يشمل السياق الاقتصادي والمالي الكلي، وذلك عن طريق تحكم الحكومة في العرض النقدي لتحقيق أهداف الاقتصاد بشكل عام (متولي، 2010، صفحة 130).

3.2. اتجاهات السياسة النقدية

ينتهج البنك المركزي سياسة نقدية معينة بهدف التأثير على عرض النقد ومن ثم النشاط الاقتصادي بشكل عام، ويكون بذلك للسياسة النقدية ثلاثة اتجاهات.

1.3.2. الاتجاه التوسعي

في حالة الركود الاقتصادي (انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي)، يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسة النقدية التي يستهدف من خلالها زيادة المعروض النقدي (ادريس، 2021، صفحة 16)، وذلك من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشترياً في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات (الأدوات الكمية للسياسة النقدية) تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع بالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد، ويترتب على زيادة حجم الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة كل من مستوى الناتج والدخل والتوظيف (هاني، 2018، صفحة 153).

2.3.2. الاتجاه لانكماش

في حالة الراج الاقتصادي (ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي)، وظهور ضغوط تضخمية يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسة النقدية التي يستهدف من خلالها تقليل مستويات المعروض النقدي (ادريس، 2021، صفحة 17)، من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعاً في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان

وخلق الودائع، ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل والطلب الكلي، مما يعني امتصاص القوة الشرائية للمجتمع وهو ما يحد في النهاية من التضخم (هاني، 2018، صفحة 154، 154).

4.2. أهداف السياسة النقدية

1.4.2. الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية كاستراتيجية للسياسة النقدية، حيث من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية باعتبارها صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات:

أ. مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتكون من القاعدة النقدية وتمثل في النقود المتداولة لدى الجمهور والتي تضم الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون من الاحتياطات المصرفية وتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإلزامية، الاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات الإلزامية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات الغير مقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المقترضة) (مفتاح، 2005، صفحة 124).

ب. ظروف سوق النقد

تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ونعني بظروف سوق النقد قدرة المقترضين وموافقتهم السريعة أو البطيئة في معدلات نمو الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر الفائدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة مدة قصيرة بين البنوك.

فيما يخص الاحتياطات الحرة، فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الإقراض، حيث تكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من المقترضة، وتكون سالبة في حالة العكس (مفتاح، 2005، صفحة 125).

2.4.2. الأهداف الوسيطة

تنقسم الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية إلى الفروع التالية:

أ. المجمعات النقدية

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين المقيمين على الإنفاق، حيث أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج، يعتبر هدف رئيسي للسياسة النقدية (قدي، 2005، صفحة 64)، ويرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد، وكذا درجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات (عبد المجيد، 2009، صفحة 79).

وتتمثل المجمعات النقدية من أربعة تكتلات نقدية وهي (أحمد و بوشريط، 2016، صفحة 188، 189):

المجمع النقدي M1: والذي يقع في قمة ترتيب الكتلة النقدية، ويطلق عليه الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق، فهو يشمل وسائل الدفع كاملة السيولة ممثلة في الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي، وكذا نقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، إضافة إلى الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض التي يسمح لها القانون بذلك بالإضافة إلى الخزينة العمومية.

المجمع النقدي M2: يتميز هذا المجمع بدرجة سيولة أقل من المجمع النقدي الأول، والذي يطلق عليه اسم الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع، يشمل بالإضافة إلى مكونات (M1) كل التوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي تستحق عليها فوائد دائنة، وهذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض وهي غير قابلة للتحويل بواسطة الشيك ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر.

المجمع النقدي M3: يعرف باسم السيولة المحلية أو مجموع وسائل تخزين القيم، فهو يضم إلى جانب (M2) كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية الغير مصرفية، السندات وأذون الخزينة العمومية، سواء كانت سندات مكتتبة أو سندات على الوثائق.

ب. معدل الفائدة

تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض (الخوراني، 2004، صفحة 2، 1)، وتحديد أسعار الفائدة غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لكن من الواضح أيضا أن السلطات العامة لا تستطيع تجاهل مستوى أسعار الفائدة، حيث يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة السائدة في ظل اقتصاد السوق، إلى

جانب عرض وطلب رؤوس الأموال، وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبياً تحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد (بلواي، 2012، صفحة 467).

ج. سعر الصرف

يعتبر سعر صرف النقد مؤشراً نموذجياً لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر الصرف تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد ويرفع من القدرة الشرائية للعملة، وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية (مفتاح، 2005، صفحة 127، 128).

3.4.2. الأهداف النهائية

تسعى السياسة النقدية دوماً إلى بلوغ الأهداف النهائية التي تسعى لها السياسة الاقتصادية العامة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أ. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

إن استقرار المستوى العام للأسعار هو هدف مرغوب فيه، فالزيادة المستمرة في مستويات الأسعار تخلق عدم اليقين في الاقتصاد والتي يمكن أن تكون لها تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي (mishkin, 1998, p. 527)، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته، وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث كساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها (عبد المطلب، 1997، صفحة 287).

ب. تحقيق العمالة الكاملة

تعتبر العمالة المرتفعة هدفاً أساسياً للسياسة نقدية والتي تسعى لتحقيقها من خلال استخدام أدواتها للتأثير في الأهداف الوسيطة مما يجنب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من سلبيات (زواق، 2021، صفحة 247). ونستنتج مما تقدم أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي في حالة البطالة والكساد يزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي (الونيس، 2010-2011، صفحة 47).

ج. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات من خلال سياستها الاقتصادية في بعض الدول، وترجع أهمية هذا الهدف كونه يمثل احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها وازدهارها (سعيد، 2019، صفحة 133).

وتحقق السياسة النقدية هذا الهدف من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها استغلالا امثل، من خلال زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل و الناتج القومي وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تخدم النظام الاقتصادي بزيادة معدلات نموه (ابن دعاس، 2008، صفحة 93).

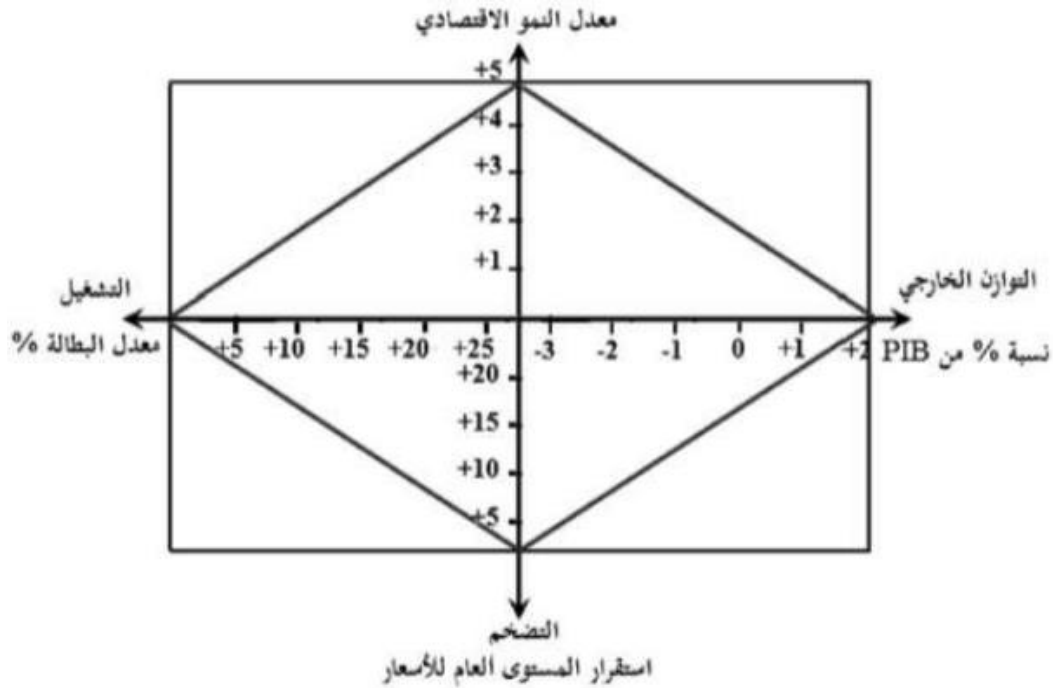
د. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يدل أي وضع لميزان المدفوعات عن مدى ضعف أو قوة الاقتصاد الوطني، فهو يعكس بمختلف مكوناته وضعية الاقتصاد الوطني تجاه باقي العالم (الهيبي، 2012، صفحة 89).

قد يسعى البنك المركزي من خلال السياسة النقدية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، ويتم ذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يساهم في تقليل عجز ميزان المدفوعات (زهية، 2010، صفحة 45).

هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري للاقتصادي الانجليزي " نيكولا كالدور" من خلال الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (1.1): الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب المربع السحري (N.Kaldor)



المصدر: ليلي لكحل، السياسة النقدية ومسارها دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 34

5.2. أدوات السياسة النقدية

يقصد بأدوات السياسة النقدية "مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من أجل تنظيم وتوجيه الائتمان، وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يرمي إلى تحقيقها" (Anne, 2011, p. 42)، وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى:

1.5.2. الأدوات الكمية (غير مباشرة)

هي مجموعة الإجراءات التي تهدف غير مباشر التأثير على مستوى حجم الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثر على مستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة.

هي الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان في الحجم الكلي للمعروض النقدي بصفة عامة، دون تمييز مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وتسمى أيضا الوسائل التقليدية لأنها استعملت منذ عهد الكلاسيك، ولا تزال مستخدمة من طرف البنوك المركزية إلى الآن على نطاق واسع في الدول المتقدمة لتوفر شروط استخدامها (مسعودي و حسين، 2014، صفحة 44) وتمثل في التالي:

أ. معدل إعادة الخصم

المفهوم العام لمعدل إعادة الخصم: معدل إعادة الخصم يعبر عن سعر الفائدة التي يمكن أن يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وعادة ما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة الساري في السوق بحوالي 2% حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية، وتحقيق هامش ربح معقول (أحمد أبو الفتوح، 2001، صفحة 360).

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر، إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي (هني، 2006، صفحة 107):

- السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة مثلاً (90 يوم)، وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاث ضمانات (وجود ثلاثة توقعات للساحب، المسحوب عليه والمستفيد) كالكيميالات؛
- سندات الخزينة التي يشترط أن تكون ذات أجل محدد؛
- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل؛
- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل؛
- سندات محرقة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسة التوسعية والانكماشية، ففي الحالة الأخيرة يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم، أي أنه سيقترض البنوك بأسعار مرتفعة مما يقلل من قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض، الأمر الذي يقلل الطلب على النقود، ويحدث العكس في حالة إتباع السياسة التوسعية (Mourgues، 1993، صفحة 363، 366).

فاعلية معدل إعادة الخصم: وتتوقف فاعلية معدل إعادة الخصم على عدة عوامل:

- أن يكون للسعر الذي يحدده البنك المركزي أثره الفوري والحازم على سعر الفائدة وعلى ظروف الائتمان؛
- أن يكون الاقتصاد مرناً بالقدر الكافي، بحيث تتبع التغيرات في ظروف الائتمان، التغيرات في الأسعار والأجور الموافقة للإنتاج والتوظيف؛
- أن تكون موارد السيولة للبنوك التجارية المستمدة من الاحتياطات غير كافية، حتى تتولد لديها الحاجة إلى البنك المركزي للقيام بعمليات الخصم؛

- أن فاعلية هذه السياسة تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي، وهو ما يعزز من أهمية سياسة إعادة الخضم (حمدي إبراهيم، 2003، صفحة 53).

ب. نسبة الاحتياطي الإجباري

المفهوم العام لنسبة الاحتياطي الإجباري: نسبة الاحتياطي الإجباري أو القانوني، هي نسبة من ودائع البنك التجاري يلتزم بالاحتفاظ بها في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى فائدة في مقابلها (عبد الرحمن، 2004، صفحة 12).

ويستطيع البنك المركزي باستخدامه لنسبة الاحتياطي الإجباري التحكم في العرض النقدي الكلي بصورة مباشرة، حيث تفرض نسبة الاحتياطي على كل البنوك وفي نفس الوقت (يسرى، 1999، صفحة 300)، فعندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية فإنه يخفض من نسبة الاحتياطي الإجباري بحيث تستطيع البنوك استخدام جزء من ودائعها المجمدة لدى البنك المركزي في منح الائتمان، والعكس يحدث إذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية فإنه يرفع نسبة الاحتياطي الإجباري مما يؤدي إلى تناقص قدرة البنوك على منح الائتمان (ياس، 2016، صفحة 61).

فاعلية نسبة الاحتياطي الإجباري: تتوقف فاعلية هذه الأداة في التأثير على العرض النقدي على مدى توافر احتياطات إضافية زائدة لدى البنوك التجارية، ففي حالة وجود فائض احتياطي لدى البنك التجاري فان تغيير نسبة الاحتياطي القانوني لن يؤتى بثماره المرجوة لأن ما سيحدث هو إعادة تقسيم الاحتياطي ما بين إلزامي وإضافي (mishkin, 1998, p. 466).

ج. سياسة السوق المفتوحة

المفهوم العام لسياسة السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة، فقد اعتبرها " فريدمان " من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي (بلعوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، 2008، صفحة 125).

ففي حالة معاناة الاقتصاد من حالة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضاً ما يجوزته من أوراق مالية للبيع، ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبداية للنقود، فيتقلص حجم السيولة، وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، أما إذا كان الاقتصاد يعاني

من ظاهرة الانكماش، يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي، بطرح المزيد من السيولة في سوق التداول مقابل الأوراق المالية والتجارية (بلعزوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، 2008، صفحة 125، 126).

فاعلية سياسة السوق المفتوحة: تتوقف فعالية أداء السوق المفتوحة على توافر مجموعة من الشروط أهمها هي (لطرش، 2012، صفحة 156):

- توافر إدارة التعامل من طرف مختلف المتدخلين، بمعنى أ يكون لهؤلاء جميعا مصلحة في إجراء هذه المعاملات؛
- اتساع هيكل السوق، حيث يكون عدد المؤسسات المتدخلة كبيرا يجعل السوق أكثر نشاطا وديناميكية؛
- عمق السوق النقدية، وذلك من خلال توافر عدد وقدر كبيرين من السندات المتداولة ذات الخصائص الجيدة، حيث يرفع ذلك من حجم البالغ المتداولة مما يجعل لعمليات التدخل عن طريق السوق المفتوحة مفعولا كبيرا قادر على التأثير على وضع السوق واتجاهه.

2.5.2. الأدوات الكيفية أو النوعية (غير مباشرة)

إلى جانب الوسائل الكمية يستخدم البنك المركزي وسائل كيفية للتحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في مجالات محددة (يمان و سمية، 2023، صفحة 524)، وتشمل التالي:

أ. سياسة تأطير الائتمان

وتعتبر إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية في التأثير على توزيع القروض تجاه القطاعات المعترية أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة، ولقد استخدم هذا الأسلوب لأول مرة في فرنسا كإجراء مضاد للتضخم عام 1948م (Mourgues, 1993, p. 320).

ب. تخصيص التمويل

بهدف ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، وفي نفس الإطار يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسبة معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، وللمصرف المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية، لتوفير السيولة والائتمان اللازم لهذه المؤسسات ليس لهذه الأسباب فقط، وإنما لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو تشجيع أنشطة معينة (جوبر، 2022،

صفحة 80)، فهي آلية تمكن من توزيع الكتلة النقدية بشكل من التوازن الذي يسمح بتنمية شاملة لمختلف القطاعات والنشاطات، كما أنه يمتص الأثر السلبي لأدوات الرقابة الكمية التي تهدف إلى التحكم في حجم الكتلة النقدية دون تمييزها بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل يهدف إلى تطوير وتنمية فعلية تنعكس بصورة إيجابية على مؤشرات الاقتصاد الكلي، والقطاعات أو النشاطات التي تزيد من حدة الظواهر التضخمية (صابر و منى، 2020، صفحة 164).

ج. تنظيم القروض الاستهلاكية

تعتبر هذه الوسيلة أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية، ويمكن تنويع هذا حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية يطلب من المشتري بنظام التقسيط بان يدفعه كجزء من قيمة الشراء، في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تحقيق عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط (صلاح، يونس، و حنان، 2018، صفحة 64).

3.5.2. الأدوات المباشرة

قد لا تكون الأدوات السابقة الذكر من (أدوات كمية وكيفية) كافية في بعض الظروف، لعدم نجاحها في الوصول إلى الأثر المطلوب على كمية القروض أو كيفية توزيعها، ومن ثم فإن للسلطات النقدية إجراءات أخرى مباشرة تتمثل في:

أ. الإقناع الأدي

أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة (بلعوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، 2008، صفحة 130).

ب. التوجيهات والأوامر

يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة من خلال حجم الائتمان ونوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشروعات الطويلة الأجل (البشيشي، 2017، صفحة 112).

ج. الإعلام

يتدخل البنك المركزي من خلال وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقها لأهداف السياسة الاقتصادية فتتضاعف الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات، الأفراد، المؤسسات، المشروعات والحكومات (البشيشي، 2017، صفحة 113).

3. الإطار النظري للنمو الاقتصادي

لقد أضحت النمو الاقتصادي جذراً لأهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون في كل المجتمعات، كونه يعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، حيث أنه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، وعليه من خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق إلى النمو الاقتصادي.

1.3. مفهوم النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من التعاريف للنمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين ومن بين هذه التعاريف ما يلي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (بن زيدان، 2011، صفحة 02).

كما عرف بأنه: "زيادة النسبة المئوية للناتج الوطني الخام أو الناتج المحلي الخام الحقيقي لكن ساكن على المدى الطويل" (صخري، 2008، صفحة 12).

وفي تعريف آخر هو: "الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي" (Edward, 1995, p. 429).

كما يعتبر النمو الاقتصادي: "الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والتي ينتج عنها زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى أنه لا بد أن يتجاوز معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني، شرط أن تكون الزيادة حقيقية

وليست نقدية، أي يجب استبعاد أثر التغير في قيمة النقد (معدل التضخم)، كما يجب أن تكون هذه الزيادة حقيقية في دخل الفرد على المدى الطويل وليست مؤقتة" (بويسكي و حاج سليمان، 2021، صفحة 102).
 مما سبق يمكننا استخلاص ما يلي:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، على أن يكون معدل هذه الزيادة يفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى ناتج الفرد؛
- هذه الزيادة يجب أن تكون حقيقية وليست نقدية فقط، أي يجب عزل أثر التضخم؛
- يشترط أن تكون هذه الزيادة على المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة.

2.3. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

حتى يتحقق النمو الاقتصادي في أي دولة لابد أن تتوفر عوامل أساسية تتمثل فيما يلي:

1.2.3. تراكم رأس المال

يشمل تراكم رأس المال كل الاستثمارات الجديدة سواء كانت مادية أو بشرية، وهو ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، حيث نجد مثلاً أن إنشاء المصانع وزيادة المعدات والآلات وتشديد المباني كلها استثمارات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها (Michael, 2012, p. 204).
 ويعتبر الادخار أساس لتراكم رأس المال حيث ينبغي على الدولة الرامية إلى زيادة معدلات نموها المستقبلي الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله إلى ادخار ومن ثم إلى مشاريع استثمارية، ولذلك نجد أن تكلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحي به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال (موسى، 2006، صفحة 272، 273).

أما من حيث طبيعة تكوين رأس المال فإننا نجد أن رأس المال المادي يعتبر محفز مهم للقوة الإنتاجية حيث على سبيل المثال إذا استعملت دولة ما المعدات والآلات الزراعية الحديثة في إنتاجها الزراعي فإن حجم هذا الأخير سوف يكون أكبر مما لو استعملت المعدات والآلات الزراعية التقليدية (Michael, 2012, pp. 384,383).

2.3.2. عنصر العمل (رأس المال البشري)

نعني بالعمل أو رأس المال البشري: "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية، التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضروري لتلبية حاجيات" (Longatte & Vanhove, 2018, p. 56).

إلى جانب رأس المال المادي يوجد نوع آخر من رأس المال والذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج والذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأس المال المادي، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهزم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدر زيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

وكما هو معلوم فإن الاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية هذه الموارد وبالتالي يكون أثره إيجابياً على زيادة حجم الإنتاج، وربما يكون تأثيره أفضل من تأثير الاستثمار المادي، إذ أن الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق تطوير (البرامج، الأبحاث وتوفير الكفاءات) يؤثر في النمو الاقتصادي بصورة مباشرة (فريديك، 2002، صفحة 54).

3.2.3. التقدم التكنولوجي

التكنولوجيا هي "استخدام معارف عقلانية، كانت عملية أو تقنية من أجل الاستجابة للاحتياجات عن طريق خلق وتوزيع وتسيير المنافع والخدمات"، وهي مؤهلة للتحليل، التصور والتطور عن طريق الإنسان من حيث الوظائف والأشياء (منافع مادية نتيجة فعل على المادة وعلى الطبيعة، وأشياء غير مادية كالتعبير، البرامج، تقنيات التسيير، التنظيم، اخذ القرار).

والتقدم التقني يعتبر من أهم العناصر الفعالة لعملية النمو الاقتصادي من خلال ابتكار واستحداث سبل جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية، حيث يؤدي إما إلى تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس مال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي، ومنه تفعيل نشاط الدورة الاقتصادية حيث أن للمعرفة العلمية مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصاً جديدة للاستثمار (القرشي، 2007، صفحة 142).

3.3. قياس النمو الاقتصادي

يتم تحقيق النمو الاقتصادي بالزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساساً بنمو الناتج الوطني والدخل الفردي.

1.3.3. الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذلل تستعمل غالباً عملة وطنية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها (عجيمية و عطية ناصف، 2003، صفحة 65).

2.3.3. متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد (عجيمية و عطية ناصف، 2003، صفحة 67).

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي:

طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى؛

طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.

4.3. نظريات النمو الاقتصادي

1.4.3. النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان وارتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كل ما ارتفع معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما اعتقد الكلاسيك حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف.

إذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، وهذا الأخير ينتج عن ميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون (نايهانز، 1997، صفحة 229، 230).

2.4.3. النمو الاقتصادي في النظرية النيو كلاسيكية

ظهر الفكر النيو كلاسيكس في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديها ألفريد مارشال، فيسكل وكالرك قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما

أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيو كلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة، متكاملة ومتوافقة ذات أثر إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار (زرزخي، 2018، صفحة 76).

3.4.3. النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها:

- نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني.

- أما غريك مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل سنة 1992، فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالارتباط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساوي للواحد الصحيح.

وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين رأس المال المادي ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية، الصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية (عباس و مسعودي، 2011، صفحة 32).

4. العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

تلعب السياسة النقدية دوراً فعالاً في النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو من خلال التأثير على العرض النقدي وسعر الفائدة، وذلك حسب حالة الاقتصاد حيث نجد مثلاً في حالة السياسة النقدية الانكماشية ورفع سعر الفائدة وتقليل الاستثمارات قد يؤدي سلباً على النمو الاقتصادي في الأجل القصير لكن على المدى الطويل يحافظ على مكافحة التضخم واستقرار الأسعار وهذا ما يدعم النمو الاقتصادي.

وفيما يخص النظريات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي وانطلاقاً من النظرية الكينزية حيث كانت نظرة الاقتصاديين في البداية من السياسة النقدية بأن النقود هي عبارة عن أداة للتبادل فقط أي أن السياسة النقدية محايدة والعلاقة التي تربط النقود تكون فقط مع المستوى العام للأسعار، وبالتالي فقد كان دور السياسة النقدية يركز على تحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم، وبعد الأزمة المالية لسنة 1929م والتي أكدت عدم فعالية السياسة النقدية مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية التي أكدت دور أهمية الدور الذي تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد، كما تطرقت هاته النظرية إلى مجموعة من الحلول على غرار استعمال السياسة النقدية التوسعية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة، أو استعمال السياسة النقدية الانكماشية التي تسعى إلى مكافحة التضخم، ومع كل هاته الحلول المقترحة وجهت عدة انتقادات لهاته النظرية بعدم فعاليتها سياستها النقدية وذلك بسبب الكساد التضخمي الذي ظهر بداية السبعينات وهو ما أدى إلى ظهور الفكر النقدي الذي يتميز بمبدأ التحكم في عرض النقود الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال مبدأ أن معدل الزيادة في عرض النقود يجب أن يرافقه معدل مماثل للنمو الاقتصادي (قدي، 2005، صفحة 131).

5. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية

1.5. الدراسات السابقة

تم الإلقاء على العديد من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة والتي من بينها:

دراسة الباحثان "يحيوي إيمان، زيرار سمية، سنة 2023" والخاصة بأدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)، وكان الهدف من هذه الدراسة تحليل بعض أدوات السياسة النقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تظل غير كافية لوحدها إذ لا بد من تضافر جهود مختلف السياسات الاقتصادية، والتنسيق بين الجانب النقدي والحقيقي في الجزائر.

دراسة الباحثة "فتيحة بن بنعلي، سنة 2019"، والخاصة بتحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1970-2015)، حيث كان الهدف من هذه الدراسة معرفة فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات السياسة النقدية تؤثر بقدر محتشم على متغير الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري، وذلك لأن أسباب هذا الأخير ليست نقدية فقط، وإنما هي هيكلية والمتمثلة في العوامل الخارجية كتأثير أسعار النفط باعتبار الجزائر بلد ريعي يعتمد وبنسب كبيرة على إيرادات النفط التي تتحكم في معدلات النمو.

دراسة الباحث " بهاء الدين طويل، سنة 2017"، والخاصة بدور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، حيث كان الهدف من هذه الدراسة معرفة فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو، وتوصلت الدراسة إلى إثبات الدور الذي تلعبه السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.

دراسة الباحثة "باب الله حليلة، سنة 2019" والخاصة بأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية (1990-2017)، حيث كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن بعض متغيرات السياسة النقدية لا تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يعكس صفة الاقتصاد الجزائري والذي هو اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع البترول.

2.5. تميز الدراسة الحالية

بالرغم من وجود تفصيل ودراسات عديدة عن السياسة النقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، إلا أن هناك ندرة في الدراسات الخاصة بأدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن القيمة المضافة للدراسة أنه تم دراسة أدوات مختلفة عن الدراسات السابقة وأخذ معطيات خاصة بفترة غير الفترات المدروسة سابقاً، إضافةً إلى الدراسة القياسية وهذا ما يميز هذه الدراسة.

6. خلاصة الفصل

من خلال عرضنا للجانب النظري لهذه الدراسة فإن السياسة النقدية تمثل جانباً مهماً من السياسة الاقتصادية، فضلاً عن أنها وسيلة تدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي، تستخدمها الدولة عن طريق البنك المركزي لضبط عرض النقود بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي، والسياسة النقدية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من بينها تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

إذن للسياسة النقدية دور هام في تحقيق النمو الاقتصادي والذي يعتبر مؤشر عام يعكس المقدرة الاقتصادية للبلد وأيضاً اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد:

بعد التطرق نظرياً إلى السياسة النقدية، سنقوم بإسقاط الجانب النظري للمذكرة على الجانب التطبيقي، حيث نحاول أن نسلط الضوء على واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، ومن ثم تحليلنا لانعكاس أهم أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، بالاعتماد على معايير الاقتصاد القياسي.

2. واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

سنقوم باستعراض السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الأعوام المسط عليها بالاهتمام في هذه الدراسة، حيث سنتطرق للإطار القانوني لتطبيق السياسة النقدية وتنظيمها، لنمر بعدها على أهم التعديلات التي طرقت على قانون النقد والقرض 10/90، ونختتم بالتطرق إلى أهم أدوات بنك الجزائر في تنفيذ سياساته في السوق النقدية.

1.2. الإطار القانوني لتطبيق وتنظيم السياسة النقدية

نظراً للنتائج غير مرضية التي حققتها الإصلاحات المصرفية في ظل النظام الاشتراكي، ومع الانتقال نحو تبني نظام الاقتصاد الحر في الجزائر كان من الضروري إعادة النظر في النظام المصرفي وانهاج إصلاحات أخرى نقدية تتماشى مع مؤسسات النقد الدولية، وتحقيقاً لذلك بتاريخ 14/04/1990 تم إصدار قانون النقد والقرض 10/90 الذي تبعه تحول في السياسة النقدية.

يعرف القانون 10/90 الإطار المؤسسي للسياسة النقدية ويحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية وتشير المادة 55 من هذا القانون فيما يتعلق بهدف السياسة النقدية: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 527).

1.1.2. توجهات السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 10/90

إن الحديث عن السياسة النقدية قبل صدور القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يتميز بضعف السوق النقدية، بالإضافة إلى التداخل في الوظائف بين كل من الخزينة العمومية والبنك المركزي، والذي كان دوره ثانوياً لاسيما في مهمة مراقبة البنوك، كما أن السياسة النقدية كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها

خلال تلك الفترة، يرجع أيضاً إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيداً عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله (مصداق و بودبودة، 2022، صفحة 499).

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جوهرية في النظام المصرفي الجزائري، حيث أعاد قانون النقد والقرض الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية وكمؤسسة مستقلة أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان، وبالتالي فإن قانون النقد والقرض وضع القطاع المالي والمصرفي بشكل نهائي على مسار الانتقال من اقتصاد مسير إلى اقتصاد موجه بآليات السوق (مصداق و بودبودة، 2022، صفحة 499)، إلا أن دخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة خلال هذه المرحلة من خلال عقد اتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية ابتداءً ضمن شروط معينة أثر على السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه المرحلة وتميزت السياسة النقدية بالمراحل التالية:

أ. اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 1993-1990

اضطرت الجزائر إلى توقيع اتفاقين مع المؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي، الأولى في سنة 1989، والثانية سنة 1991، الهدف منهما الحصول على قروض ومساعدات مالية ضمن شروط معينة، ونظراً لشح السيولة في هذه الفترة طبقت السلطات النقدية سياسة تشدد (سياسة انكماشية) تتميز بـ (فتحي، 2012، صفحة 121، 122):

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار؛
- تخفيض قيمة الدينار.

إلا أنه تم التراجع عن هذه السياسة بإتباع سياسة نقدية توسعية، تهدف بصفة أساسية لتغطية العجز في الميزانية وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصاً لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

إذ أن تنفيذ الحكومة الجزائرية للاتفاق الذي عقده مع المؤسسة النقدية الدولية كان صعباً للغاية في ظرف وطني امتاز بالاضطرابات السياسية، ولذلك كان هامش تحرك الحكومة ضيقاً من حيث أن تنظيم انتخابات تشريعية يتطلب نوعاً من السلم الاجتماعي يتعارض مع رفع الأسعار ونزع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك

وتخفيض قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى نطاق الاختلالات الاقتصادية وارتفاع المديونية الخارجية (اسمهان، 2015، صفحة 295).

ب. اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 1994-2000

كان لنهج إصدار النقد الذي انتهجته الجزائر في الفترة السابقة آثار سلبية بحيث بلغ التضخم أعلى مستوياته، فتم تغيير اتجاه السياسة النقدية حيث تم إتباع سياسة نقدية انكماشية، فلجأت السلطات الجزائرية مرة أخرى لإبرام برامج إصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية، والتي امتدت إلى مرحلتين كالتالي (صالح و بن علي، 2020، صفحة 52):

• المرحلة الأولى: برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995)

وتهدف من خلاله إلى:

- الحد من توسع الكتلة النقدية، ورفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك؛
- تخفيض قيمة الدينار قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء؛
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة؛
- تخفيض العجز الميزاني بضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

• المرحلة الثانية برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

يعتبر الأوسع والأشمل ويهدف إلى إعادة الاستقرار النقدي، وللوصول إلى ذلك فان أهداف الاتفاق هي:

- تخفيض قيمة التضخم؛
- العمل على إرساء نظام الصرف، واستقراره؛
- تخفيض عجز الميزانية؛
- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار مالي.

ج. اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 2001-2017

تعتبر هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية مقارنةً بالفترة السابقة، فقد تبني بنك الجزائر سياسة انكماشية صارمة خلال الفترة 1994-2000، وبعتماد السلطة النقدية سياسة توسعية تزامنت مع برنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، تهدف هذه السياسة لتحقيق معدلات نمو معتبرة في حدود مقبولة من التضخم، وقد ساهمت عدة عوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر من بينها تحسن أسعار البترول (صالح و بن علي، 2020، صفحة 53).

د. اتجاه السياسة النقدية انطلاقاً من سنة 2017

سجلت الكتلة النقدية نمواً ملحوظاً منذ التعديل الذي طال قانون النقد والقرض سنة 2017 إلى غاية مارس 2019، من خلال شراء البنك المركزي سندات الخزينة العمومية في السوق المفتوحة، وذلك لتغطية حاجياتها من التمويل، الأمر الذي يتطلب إتباع سياسة نقدية انكماشية أكثر حزمياً من أجل التحكم في نمو المعروض النقدي بقدر نمو الناتج الوطني لتفادي ظهور الضغوط التضخمية (كرار و صلاح الدين، 2020، صفحة 462).

ومنذ بداية تفشي جائحة كورونا في الجزائر سنة 2020 والتي تسببت في أسوأ انكماش اقتصادي بما يساوي 5.1- %، اعتمد بنك الجزائر على مختلف أدوات السياسة النقدية لمواجهة تداعيات هذا الفيروس، حيث اتبع سياسة نقدية توسعية سعياً نحو تحفيز الاستهلاك والقضاء على الركود (عباري، خوالد، و بوزرب، 2024، صفحة 413).

2.1.2. أهم التعديلات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

لتكييف القطاع المصرفي مع متطلبات اقتصاد السوق طرأت عدة تعديلات على قانون النقد والقرض 10/90 خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022، ومن أهم هذه التعديلات:

أ. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001

يعتبر الأمر 01/01 الصادر في 27 فيفري 2001 أول تعديل لقانون النقد والقرض حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر، حيث أصبح يتولى تسييره ومراقبته محافظ يعاونه ثلاث نواب ومجلس الإدارة ومراقبان، فمجلس النقد والقرض يتصرف وفق هذا التعديل كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية، ويظهر من خلال هذه المادة وفق الأمر 01/01 نية المشرع في إيجاد مجلسين أحدهما للإدارة وآخر مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية (اسمهان، 2015، صفحة 323).

ب. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003

صدر الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003 عن طريق أمر رئاسي، وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والبنكي واستجابة لتطورات المحيط البنكي الجزائري، وإعداد منظومة بنكية تتكيف مع المقاييس العالمية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003، صفحة 52).

ولقد جاء هذا الأمر ليعمق الفصل بين مصالح الهيئات القائمة على تسيير الشؤون النقدية في الجزائر المتمثلة في مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض في مجال سياسة الصرف والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع، وقد استحدث هذا الأمر هيئة رقابية بمثابة نقطة تحول ذو بعد إيجابي في توضيح شروط ومقاييس اعتماد البنوك كما يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية (بعلي، 2011-2012، صفحة 105).

ج. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010

جاء الأمر 10/04 المؤرخ في 26 أوت 2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، وأهم ما جاء به:

- مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، والسهر على الاستقرار المالي؛

- تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية؛

- أقر هذا النظام معامل أدنى للسيولة الواجب احترامه من قبل المصارف في كل وقت (بنك الجزائر ، 2008، صفحة 196).

د. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017

على إثر الأزمة المالية الناجمة عن الانخفاض الحاد في أسعار البترول تم إصدار الأمر الرئاسي 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 11/03، وذلك بقيام بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في (كزار و صلاح الدين، 2020، صفحة 451):

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية؛

- تمويل الدين الداخلي العمومي؛

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

هـ. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2020

نظام 20/02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 32) ، تعد كل عملية بنكية متعلقة بالبنوك الإسلامية على أنها كل عملية بنكية لا تترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، حيث يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام الواردة من المادة 11 إلى المادة 17 من الأمر 11/03 المتعلقة بالنقد والقرض، كما يجب على البنوك التي تريد تقديم منتجات إسلامية تطبق نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية. تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الآتية: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 33).

2.2. تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

في ظل المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ومن أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم السياسة النقدية المعتمدة في الاقتصاد الوطني، ذلك بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90، أصبح بنك الجزائر يستخدم مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، وطبقاً لأحكام المادة 62 من الأمر رقم 11/03 يقرر مجلس النقد والقرض كل سنة الآليات النقدية التي تستعمل فعلاً في عمليات السياسة النقدية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003، صفحة 08)، وهذا بغية مواكبة التغير في الأوضاع الاقتصادية، وفتح مجال واسع للسلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى في الفترات المناسبة من أجل التأثير الفعال على مختلف المتغيرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي على حد سواء.

وفي التالي سنقوم باستعراض أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر لبلوغ أهدافه.

1.2.2. تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تعتبر آلية إعادة الخصم أكثر أدوات السياسة النقدية استخداماً، فهي السبيل لإعادة تمويل البنوك أو الحد منها، توافقاً مع أهداف السلطة النقدية المتمثلة في بنك الجزائر، هذه الأخيرة قدمت في نصوصها القانونية المتضمنة للمواد 69-72 من القانون 10/90 لعام 1990م كل ما يتم عليه إعادة الخصم من (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 12، 13):

- سندات تجارية مضمونة لستة أشهر على الأكثر من قبل الجزائر أو من الخارج؛
- سندات قروض موسمية أو قروض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، ويمكن تجديدها على ألا تتعدى مجموع مهلة المساعدة التي يسجلها بنك الجزائر اثنا عشر شهراً؛
- سندات القرض المتوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، والتجديد لا يتجاوز ثلاث سنوات؛
- السندات العمومية التي لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

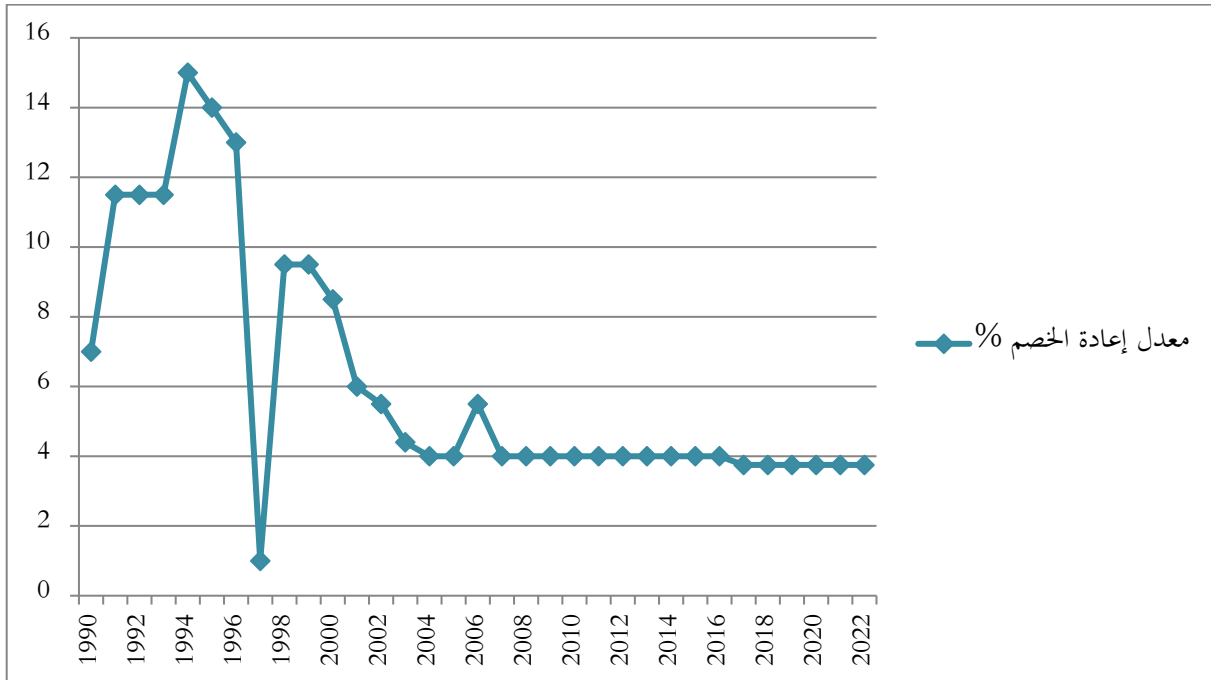
يمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال سنوات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.2): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل إعادة الخصم	%10.5	%11.5	11.5%	%11.5	%15	%14	%13	%11	%9.5	%8.5	%6
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل إعادة الخصم	%6	%5.5	%4.5	%4	%4	%4	%4	%4	%4	%4	%4
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل إعادة الخصم	%4	%4	%4	%4	%4	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75	%3.75

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات بنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل رقم (1.2): منحنى بياني لتطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (1.2)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول والمنحنى أعلاه أن معدل إعادة الخصم بلغ 10.5% سنة 1990، ليرتفع خلال السنوات 1991، 1992، 1993 على التوالي ليسجل أقصى معدل له سنة 1994 بمعدل 15%، حيث بعد صدور قانون النقد والقرض اتخذ بنك الجزائر سياسة صارمة للحد من التوسع في خلق الائتمان لمواجهة التوسعات التضخمية الناجمة عن النمو الشديد للكتلة النقدية، لكن ونتيجة لانهيار أسعار الصرف في هذه الفترة، أفقدت هذه الأداة فعاليتها ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية سالبة وأقل من معدل التضخم (مدوخ، 2011، صفحة 374).

ومنذ سنة 1995 شهد معدل إعادة الخصم انخفاض مستمر ليصل سنة 1998 إلى 9.5% تزامناً مع نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ما يفسر استجابة هذه الأداة للإصلاحات المطبقة في الجزائر، ليستمر في الانخفاض ويبلغ سنة 2002 معدل 5.5%، لينخفض بعدها في سنة 2003 إلى 4.5%، وتبعه انخفاض في معدل الفائدة على الإقراض، وبالمقابل تم ارتفاع معدل الفائدة على الودائع، مما سمح لأصحابها الحصول على عوائد موجبة مما زاد في حجم الودائع الادخارية، وكان لهذا انعكاسات ايجابية على سيولة البنوك، استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض ليصبح 4% بدءاً من السنة 2004 إلى غاية السنة 2016، ما يفسر التحسن في مستويات التضخم والقدرة على الحد من خلق الائتمان، ليستقر بعدها عند نسبة 3.75% من سنة 2017 إلى غاية 2022، وهذا الثبات راجع لتحسن الوضعية المالية للبنوك أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل من بنك الجزائر.

2.2.2. تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تعتبر آلية الاحتياطي الإجباري في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثتها قانون النقد والقرض، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حيث يحق لبنك الجزائر فرض احتياطي إلزامي يودع لديه من قبل البنوك والمؤسسات المالية، مع إمكانية رفع هذه النسبة في حالة الضرورة المثبتة قانوناً، وتعتبر أداة الاحتياطي الإجباري فعالة للتحكم في سيولة البنوك، واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش، توافقاً مع حاجات التنمية الاقتصادية والسياسة العامة للدولة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 15).

حتى أوائل عام 1994 كان بنك الجزائر يتحكم في السيولة النقدية من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدة، ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، ولمعالجة أوجه هذا الضعف بدأ بنك الجزائر في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% من مجموع الودائع، ولقد فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك

والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها الإجباري، تتمثل العقوبة في غرامة يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص (ماجدة و وصاف، 2005، صفحة 302).

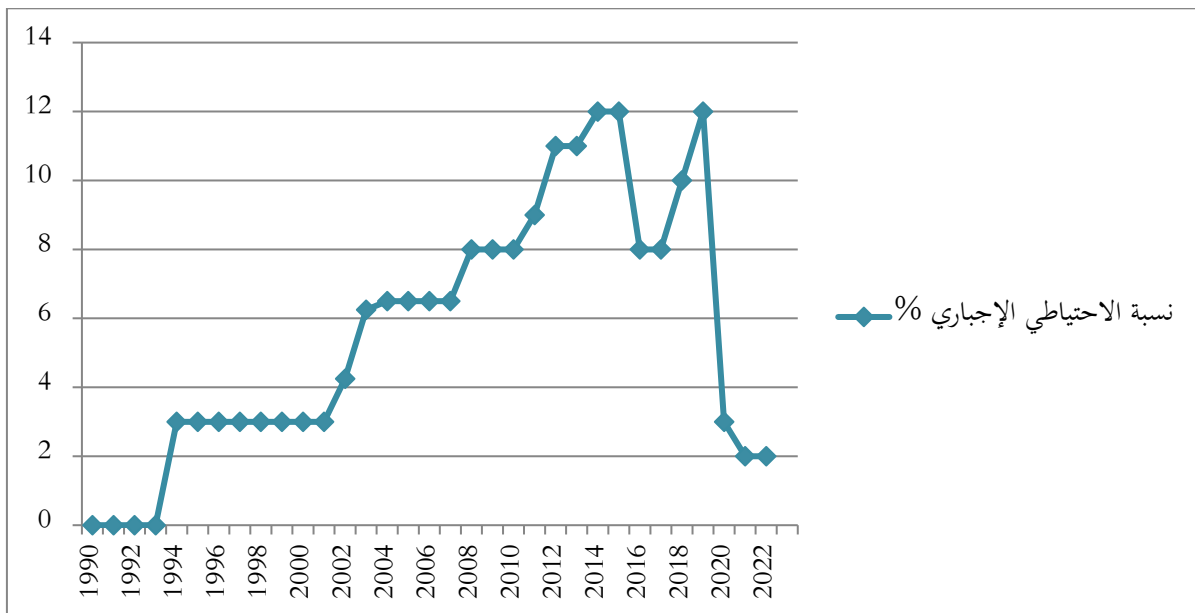
والجدول الموالي يوضح حركة معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال السنوات المقيدة بالدراسة:

الجدول رقم (2.2): تطور نسبة الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة (1990-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة الاحتياطي الإجباري	-	-	-	-	3%	3%	3%	3%	3%	3%	3%
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة الاحتياطي الإجباري	3%	4.25%	6.25%	6.5%	6.5%	6.5%	6.5%	8%	8%	8%	9%
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الاحتياطي الإجباري	11%	11%	12%	12%	8%	8%	10%	12%	3%	2%	2%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات بنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل رقم (2.2): منحنى بياني لتطور نسبة الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2.2)

قد بدأت الحركة الفعلية لنسبة الاحتياطي الإجباري من أضعف مستوياته سنة 1994 بـ3% حيث استقر عند هذه النسبة إلى غاية سنة 2002 ليرتفع إلى 4.25% سنة ثم إلى 6.25% سنة 2003، ليواصل الارتفاع سنة 2004 بـ6.5% ليستقر عند هذه النسبة إلى غاية سنة 2007، ثم عاود الاستقرار عند 8% في السنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي، وذلك تشديداً للحد من التضخم ونظراً لفائض السيولة المحقق لدى البنوك، ليواصل الاستمرار في الارتفاع ويصل إلى أكبر مستوياته عند 12% سنة 2015، وهذا الارتفاع راجع بغية امتصاص السيولة (التقرير السنوي، 2010، صفحة 153)، قام بنك الجزائر بتخفيض الاحتياطي الإجباري إلى 8% سنتي 2016، 2017، ما يعني أن الاقتصاد الوطني كان يمر بحالة ركود، وانخفاض المعدل هنا يعكس انتهاج بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية تعمل على إعطاء البنوك قدرة التوسع في منح الائتمان لإنعاش الاقتصاد، ولمواجهة الأزمة المالية التي مرت بها الدولة خلال هذه الفترة نتيجة التراجع الحاد في أسعار البترول.

بعد الانخفاض الذي سجل سابقاً في نسبة الاحتياطي الإجباري وأيضاً مع اعتماد التمويل الغير تقليدي الذي جاء به قانون النقد والقرض سنة 2017 بغية تسديد جزء من الدين العام، وعليه تحسباً لظهور ضغوط تضخمية أقدم بنك الجزائر على رفع نسبة الاحتياطي الإجباري حيث بلغ 10% سنة 2018 (سعيد، 2019، صفحة 284)، وليصل سنة 2019 عند نسبة 12%، ليشهد انخفاض في سنة 2020 إثر جائحة كورونا وهذا من أجل تمويل الاقتصاد الوطني، ليبقى الانخفاض مستمر ويصل خلال السنتين 2021، 2022 إلى أدنى مستوياته عند 2%.

3. واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

يعتبر الرفع من معدل النمو الاقتصادي أحد أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعتبر السياسات التنموية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية أحد الحلول للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، على هذا تبنت الحكومة الجزائرية حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية بهدف تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وسنقوم في هذا السياق بالتعرف على مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر خلال فترة الدراسة، ومن ثم تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي كمفسر للنمو الاقتصادي.

1.3. النمو الاقتصادي والسياسات التنموية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

عرفت الجزائر خمس برامج تنموية أساسية خلال الفترة 2001 إلى 2019، بالإضافة إلى النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016 إلى 2030، والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة ودعم التنمية الاقتصادية.

أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

قررت الحكومة الجزائرية في أبريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج 525 مليار د.ج، وجه أساساً للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع (بشيكو، 2016، صفحة 08)، وأهم ما يهدف له هذا البرنامج يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وتخفيض معدلات البطالة (نبيل، 2013، صفحة 46).

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة، وقسم على خمس قطاعات رئيسية تتمثل في تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير الهياكل القاعدية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال، وكان أهم هدف له مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي (Hamid, 2015, p. 190).

ج. البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية، والاستجابة متطلبات السكان وتحسين المعيشة، وينقسم إلى قسمين القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة، أما القسم الثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية، الطرق والمياه...) (قانون المالية، 2010)، وأهم ما يهدف له هذا البرنامج دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية، وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات (عابد و بن حاج جلول، 2016، صفحة 96،97).

د. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة (2019-1015)، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 41، 2015).

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الحماسي للنمو إلى تحقيق نسبة مئوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة، وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين، وتضمن تسعة قطاعات رئيسية كالتالي (مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2014، صفحة 11):

الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، دعم الحصول على سكن، مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى، عمليات برأس المال.

هـ. النموذج الجديد للنمو (2016-2030)

صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول لبرامج التنمية، وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019، وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسن إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي، المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030، تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل إلى 6.5% (وزارة المالية، 2016).

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير رؤوس الأموال، ويهدف هذا النموذج إلى (مخطط عمل الحكومة، 2017، صفحة 20، 30):

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية؛
- عصنة القطاع الفلاحي؛
- الانتقال الطاقوي؛
- تنويع الصادرات.

2.3. تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مفسرًا للنمو الاقتصادي، لأنه يسمح بقياس النشاط الاقتصادي بشكل شامل ومتكامل، حيث يشمل جميع القطاعات الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل البلد، مما يوفر صورة شاملة لأداء الاقتصاد.

والجدول التالي يمثل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، من خلال تطور

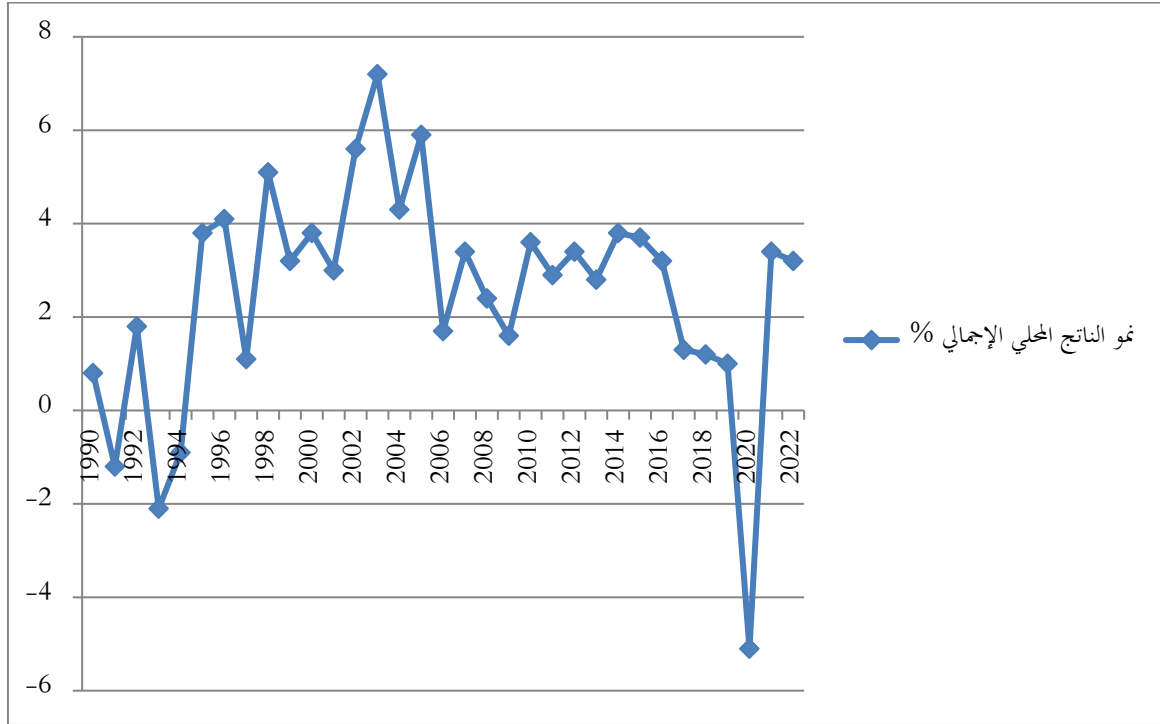
الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (3.2): تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%0.8	%-1.2	%1.8	%-2.1	%-0.9	%3.8	%4.1	%1.1	%5.1	%3.2	%3.8
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%3	%5.6	%7.2	%4.3	%5.9	%1.7	%3.4	%2.4	%1.6	%3.6	%2.9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%3.4	%2.8	%3.8	%3.7	%3.2	%1.3	%1.2	%1	%-5.1	%3.4	%3.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات البنك الدولي/ <https://data.albankaldawli.org/>

الشكل رقم (3.2): منحى بياني لتطور معدل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (3.2)

شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذباً خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن معدلات النمو كانت منخفضة بداية السنوات الأولى من التسعينات إلى غاية 1994، وهذا راجع إلى الانهيار الكبير في أسعار النفط بدايةً من أواخر الثمانينات، إضافةً إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامجي التعديل الهيكلي والتثبيت الهيكلي وما رافقهما من انكماش اقتصادي (مختاري و شرفاوي، 2020، صفحة 999)، ومن ثم شهدت نمواً متذبذباً بارتفاعها سنة 1995 إلى 3.8% لتتخفّف إلى 1.1% سنة 1997، وعودة ارتفاعها سنة 1998 لتصل إلى 5.1%، وانخفاضها من جديد سنة 1999 إلى 3.2%.

وانطلاقاً من سنة 2001 حتى سنة 2005 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسناً ملحوظاً حيث انتقل من 5.6% سنة 2002 إلى 7.2% سنة 2003، وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، والأداء القوي للقطاع الفلاحي الذي سجل نمواً قياساً بلغ 17% (بطاهر، 2023، صفحة 201)، وانطلاق الحكومة في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي في إطار سياستها التنموية، لينخفض في الفترة التالية الممتدة من 2006 إلى غاية 2009، بما فيها تدهور النمو سنتي 2009، 2008 الذي تسبب فيه تراجع أسعار النفط بفعل انعكاسات الأزمة المالية العالمية منذ النصف الثاني لسنة 2008، ليرتفع بعد ذلك حيث سجل 3.6% و 2.9% لسنتي 2010، 2011 على التوالي، ويرتفع سنة

2012 إلى 3.4%، وينخفض سنة 2013 إلى 2.5%، ليرتفع مرة أخرى سنة 2014 بـ 3.8%، لينخفض في السنوات اللاحقة جراء الأزمة البترولية الناجمة عن الانخفاض الحاد في أسعار البترول بداية من منتصف سنة 2014 والتي تسببت في عجز الميزانية، حيث يبقى معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بصفة أساسية بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية.

سجلت الجزائر معدل نمو اقتصادي سالب سنة 2020 حيث بلغ -5.1% يعتبر الأكثر تدني في الفترة المدروسة، وهذا بسبب جائحة كورونا التي شهدها العالم، والتي تسببت في الركود لمختلف اقتصاديات العالم، وفي سنة 2021 بدأ الاقتصاد الجزائري بالتعافي بعد الركود الناجم عن جائحة كورونا مع نمو اقتصادي بنسبة 3.4% سنة 2021 وبنسبة 3.2% سنة 2022.

4. دراسة قياسية لانعكاسات أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)

1.4. منهجية وأدوات الدراسة

1.1.4. أنواع البيانات المجمعة

من أجل بلوغ النتائج المراد الوصول إليها في الدراسة، قمنا بالاستعانة بموقع بنك الجزائر للحصول على البيانات المتعلقة بأداتي السياسة النقدية المعتمدة في الدراسة (معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجمالي)، والاستعانة بموقع البنك العالمي بخصوص بيانات الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، وذلك لما يميز كلا الموقعين بالدقة والموثوقية في إعطاء البيانات.

2.1.4. أدوات الدراسة الإحصائية

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاستعانة ببرنامج (Eviews9)، وهو البرنامج الذي يستخدمه الباحث للقياس الاقتصادي وبناء وتصميم النماذج القياسية والتحليل الاقتصادي للبيانات (برنامج التحليل الإحصائي EIEWS، 2024).

3.1.4. تعريف وترميز بمتغيرات الدراسة

من أجل الوصول إلى دراسة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، قمنا بإدراج مجموعة من المتغيرات، وعلى هذا الأساس تم اختيار متغير معدل إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني كممثلين للسياسة النقدية، في حين تم اختيار متغير إجمالي الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وتم إضافة متغير آخر للنموذج القياسي له علاقة بالظاهرة المدروسة وذلك من أجل إعطاء إضافة للجزء التفسيري في صياغة النموذج القياسي

- محل الدراسة كما تم الاعتماد على عينة تساوي 33 مشاهدة أي أننا سنقوم باستخدام قاعدة بيانات زمنية للجزائر والتي تغطي الفترة من 1990 إلى غاية 2022، وقد شملت متغيرات النموذج الانحداري المتعدد ما يلي:
- **الناتج المحلي الإجمالي:** حيث يمثل النمو الاقتصادي، فهو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها أي دولة (commercial international Bank egybt، 2020)، ونرمز لهذا المتغير بالرمز (GDP).
 - **معدل إعادة الخصم:** يعتبر السعر الذي يتحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية سبق للبنوك التجارية خصمها من عملائها، ويسمى أيضاً بسعر البنك (عبد المنعم، 1999، صفحة 397)، ونرمز له بالرمز (RD).
 - **الاحتياطي الإجباري:** نسبة من أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص بكل بنك لدى البنك المركزي من حجم الودائع (محمد، 2014، صفحة 42)، ويرمز لها بالرمز (MR).
 - **سعر الصرف:** وهو قيمة العملة الوطنية معرب عنها بعدد من الوحدات الأجنبية، ففي دراستنا سعر الصرف المعتمد هو المعدل المتوسط لأسعار صرف الدولار الأمريكي، وهذا لارتباط الاقتصاد الوطني بالدولار الأمريكي بسبب العائدات البترولية، ونرمز لهذا المتغير بالرمز (TCH).
- وقد تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية لكل المتغيرات من أجل حذف مشكل عدم تجانس وحدات القياس.

2.4. نتائج الدراسة

1.2.4. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

وفي دراستنا هاته قبل القيام ببناء النموذج القياسي الذي يبين علاقة التأثير للمتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع، سنقوم في المرحلة الأولية بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجات التكامل لكل سلسلة، والجدول التالي يبين درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة وبالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4.2): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (تحديد درجة التكامل)

المتغيرات غير المستقرة	درجة التكامل	رمز المتغيرات المستقرة
LGDP _t	I (1)	DLGDP _t
LMR _t	I (1)	DLMR _t
LRD _t	I (2)	DDLRD _t
TCH _t	I (1)	DTCH _t

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9)

ومن خلال درجات تكامل السلاسل الزمنية نلاحظ أنها غير متكاملة من نفس الدرجة وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) وفق منهجية "Johansen". وعلى هذا الأساس نقوم في المرحلة الموالية بتقدير النموذج.

2.2.4. تقدير النموذج

لتحديد أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي يمكن كتابة الدالة في شكلها الأصلي على النحو التالي:

$$LGDP_t = f(LMR_t, LRD_t, TCH_t, \varepsilon_t)$$

حيث:

LGDP_t: يمثل المتغير التابع.

LMR_t, LRD_t, TCH_t: تمثل المتغيرات المستقلة.

ε_t: يمثل حد الخطأ العشوائي، والذي يمثل جميع العوامل الأخرى المحذوفة المفسرة للنتائج المحلي الإجمالي ماعدا أدوات السياسة النقدية.

ولتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قمنا باستخدام النموذج الخطي المتعدد، والذي يسمى أيضاً بالنموذج الخطي العام، امتداداً للنموذج الخطي البسيط، حيث أنه يتضمن أكثر من متغير مستقل واحد، ففي حالة النموذج البسيط الأمر يعتمد على متغيرين فقط إحداهما تابع والآخر مستقل، ويمكن التعبير عنه في الدراسة الحالية بالمعادلة الآتية:

$$DLGDP_t = B_0 + B_1 DLMR_t + B_2 DDLRD_t + B_3 DTCH_t + \varepsilon_t$$

حيث:

B_0, B_1, B_2, B_3 : تمثل معالم النموذج.

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، كانت نتائج التقدير كالتالي:

الجدول رقم (5.2): تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)

Dependent Variable: DLGDP

Method: Least Squares

Date: 05/19/24 Time: 19:36

Sample (adjusted): 1992 2022

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.101251	0.021923	4.618516	0.0001
DLMR	0.071378	0.025984	2.747012	0.0427
DDLRD	-0.531904	0.161968	-3.284004	0.0028
DLTCH	0.158961	0.045055	3.528152	0.0116
R-squared	0.875420	Mean dependent var		0.035217
Adjusted R-squared	0.872124	S.D. dependent var		0.665296
S.E. of regression	0.679362	Akaike info criterion		2.122755
Sum squared resid	15.23059	Schwarz criterion		2.411227
Log likelihood	-36.54834	Hannan-Quinn criter.		2.252418
F-statistic	0.851745	Durbin-Watson stat		2.755183
Prob(F-statistic)	0.002879			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على مخرجات برنامج (Eviews9)

ومن خلال جدول التقدير يمكن كتابة النموذج الخطي المتعدد المقدر على النحو التالي:

$$DLGDP_t = 0.10 + 0.07 DLMR_t - 0.53 DDLRD_t + 0.15 DTCH_t$$

1- التحليل الإحصائي (دراسة صلاحية النموذج):

أ. معامل التحديد R^2 : وهو مقياس يتم الارتكاز عليه في دراسة النسبة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع (صافي، 2015، صفحة 163).

حيث: $R^2 \in [0; 1]$

- إذا كان $R^2 > 70$ ← نسبة تفسيرية جيدة؛
- إذا كان $50 \leq R^2 \leq 70$ ← نسبة تفسيرية متوسطة؛

• إذا كان $R^2 < 50$ ← نسبة تفسيرية ضعيفة.

نلاحظ من خلال جدول التقدير أن $R^2 = 0.87$ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 87%، وهي نسبة تفسيرية جيدة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة، أما الباقي 0.13 فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

ب. اختبار معنوية المعلمات: سنعمد في دراسة معنوية المعلمات على المقارنة بين الاحتمالات الخاصة بالمعلمات المقدره ومستوى المعنوية $\alpha = 5$ (%).

• تحديد الفرضيات:

$$\bullet \begin{cases} H_0: b_0 = b_1 = b_2 = \dots b_j \\ H_1: b_0 \neq b_1 \neq b_2 \neq \dots b_j \end{cases} \implies H_0 \text{ غير معنوي و } H_1 \text{ معنوي}$$

علماء أن: $b_j = 0,1,2,3$

• قاعدة القرار:

• نقبل H_0 ونرفض H_1 إذا كان: $\text{prob}(b_j) > \alpha$

• نقبل H_1 ونرفض H_0 إذا كان: $\text{prob}(b_j) \leq \alpha$

حيث α مستوى المعنوية وفي الدراسة الحالية سنقوم بالاعتماد على مستوى معنوية تقدر ب (0.05)

• اتخاذ القرار:

- بالنسبة لـ C: $0.05 < 0.0001$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن الثابت معنوي؛

- بالنسبة لـ DLMR: $0.05 < 0.04$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن MR معنوي؛

- بالنسبة لـ DDLRD: $0.05 < 0.002$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن RD معنوي؛

- بالنسبة لـ DLTCH: $0.05 < 0.01$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن TCH معنوي.

2- التحليل الاقتصادي: من خلال ملاحظتنا لأثر المتغيرات المستقلة للمتغير التابع والملخصة في النموذج المقدر

الخاص بالدراسة القياسية نستنتج ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الاحتياطي الإجمالي (DLMR): ظهر في النموذج بمعامل موجب (0,07+) أي وجود علاقة طردية بين الاحتياطي الإجمالي وبين الناتج المحلي الإجمالي (DLGDP) واستناداً للنظرية الاقتصادية فهو غير مقبول، حيث يمكن القول أن حجم التأثير يتمثل في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل (DLMR) يقابلها الزيادة ب (0,07) وحدة في المتغير التابع (DLGDP).
- بالنسبة لمتغير معدل إعادة الخصم (DDLRD): ظهر في النموذج بمعامل سالب (-0.53) أي وجود علاقة عكسية بين معدل إعادة الخصم وبين الناتج المحلي الإجمالي (DLGDP) واستناداً للنظرية الاقتصادية فهو مقبول، حيث يمكن القول أن حجم التأثير يتمثل في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل (DDLRD) يقابلها نقصان ب (0.53) وحدة في المتغير التابع (DLGDP).
- بالنسبة لمتغير سعر الصرف (DLTCH): ظهر في النموذج بمعامل موجب (0.15+) أي وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وبين الناتج المحلي الإجمالي (DLGDP) واستناداً للنظرية الاقتصادية فهو غير مقبول، حيث يمكن القول أن حجم التأثير يتمثل في الزيادة بوحدة واحدة للمتغير المستقل (DLTCH) يقابلها الزيادة ب (0.15) وحدة في المتغير التابع (DLGDP).

3.2.4 اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: "هناك علاقة بين معدل إعادة الخصم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) من خلال النموذج المقدر الذي تم التوصل إليه تبين أن هناك علاقة عكسية بين معدل إعادة الخصم والنمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.
- الفرضية الثانية: "هناك علاقة بين سياسة الاحتياطي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) من خلال النموذج المقدر الذي تم التوصل إليه تبين أن هناك علاقة طردية بين سياسة الاحتياطي الإجمالي والنمو الاقتصادي، وهو ما ينفي صحة الفرضية.
- الفرضية الثالثة: "هناك علاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2022) من خلال النموذج المقدر الذي تم التوصل إليه تبين أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وبين النمو الاقتصادي وهو ما ينفي صحة الفرضية.

3.4 مناقشة النتائج

بدايةً وقبل تفسير النتائج المتوصل إليها يجب توضيح العلاقة بين أدوات السياسة النقدية المعتمد عليها في الدراسة الحالية بالنمو الاقتصادي، حيث أن العلاقة بين سعر الصرف والسياسة النقدية تعتبر عكسية حسب المنطق الاقتصادي باعتبار أن عندما يكون سعر الصرف مخفضاً، تصبح منتجات البلد أقل تكلفة وأكثر تنافسية في الأسواق الدولية، هذا يعني زيادة الطلب على الصادرات مما يعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج الشركات وتوسيع الصادرات، وهذا لا يتطابق مع ما تم استنتاجه من خلال النموذج القياسي المقدر، حيث أن النمو في الجزائر مرتبط بدرجة وثيقة بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

أما بالنسبة لأدوات السياسة النقدية (معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإجمالي) لديها علاقة غير مباشرة بالنمو الاقتصادي ولم يتم التطرق إليها بشكل مباشر من خلال النظريات الاقتصادية وحتى من خلال الدراسات السابقة، باعتبار أن أغلبية الدراسات عن السياسة النقدية تعتمد على مؤشرات التي تمثل العلاقة المباشرة من حيث التأثير والتأثر مع مختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقاً في المقاربة النظرية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، والتي توضح وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي تمكنا من استنتاج أن أدوات السياسة النقدية لديها تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي حيث يتم استخدامها للتأثير في الكتلة النقدية وهذه الأخيرة هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي، إذ أن تخفيض معدل إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الإجمالي يسمح للبنوك بزيادة السيولة لديها والتوسع في منح الائتمان بالتالي زيادة المعروض النقدي والعكس إذا تم رفع معدل إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الإجمالي يسمح هذا لبنك الجزائر بامتصاص السيولة وتقليص المعروض النقدي، بالتالي يوجد علاقة عكسية بين أدوات السياسة النقدية والنمو شرط أن تكون هذه الزيادة مدروسة ومراقبة بعناية وتتماشى مع حجم الإنتاج الحقيقي لتجنب الآثار الغير مرغوب والمتمثلة في التضخم الذي يخلق عدم استقرار نقدي.

ومن هذا المنطلق يمكن مناقشة النتائج كالتالي:

تبين في الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين معدل إعادة الخصم والنمو الاقتصادي، وهذا ما ينطبق مع النظرية الاقتصادية حيث أن نقصان في معدل إعادة الخصم يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي بالتالي الزيادة في معدل النمو، فزيادة ضخ الكتلة النقدية تساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي من خلال قدرة البنوك على منح القروض وخلق الاستثمارات، هذه الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وخلق مناصب شغل مما يدعم النمو الاقتصادي، هذا من جهة ومن جهة أخرى عندما يزيد العرض النقدي يكون هناك المزيد من الأموال المتاحة

للأفراد لإنفاقها، والتي تسمح بزيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع الشركات إلى زيادة الإنتاج تلبية لهذا الطلب.

في حين تبين أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتياطي الإجباري والنمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في نسبة الاحتياطي الإجباري يقابلها زيادة في معدلات النمو، وهذا ما يعتبر معقد ومتشابك نوعاً ما ويعتمد على الظروف الاقتصادية في الدولة، لأنه على الرغم من إشارة النظرية الاقتصادية إلى أن هناك علاقة عكسية بين نسب الاحتياطي الإجباري والنمو إلا أنه يمكن وجود علاقة طردية في بعض السياقات، اعتبر غير مقبول اقتصادياً بسبب أن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني تسمح بامتصاص السيولة لدى البنوك مما تؤدي إلى تقليص المعروض النقدي والذي يحد من تشجيع الاستثمارات بالتالي تعزيز ارتفاع معدلات النمو، أما من ناحية أخرى يمكن القول أن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني هدفها السيطرة على معدلات التضخم من خلال تقليل كمية الأموال المتاحة للإقراض، فعلى الرغم من أن الزيادة الاحتياطي الإجباري قد تقلل من الإقراض إلا أنها تساهم في الاستقرار النقدي مما يعزز البيئة الاقتصادية المناسبة للنمو الاقتصادي.

5. خلاصة الفصل

سعيًا في هذا الفصل الإجابة عن الانشغال الأساسي للدراسة وذلك باستعراض واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، إضافةً إلى تحليل مختلف التطورات التي عرفتتها أدوات السياسة النقدية، وتحليل تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي كممثل للنمو الاقتصادي، حيث شهدت فترة الدراسة عدد من الإصلاحات النقدية بغية تحقيق الاستقرار النقدي والذي يعتبر من أهداف السياسة النقدية، إضافةً إلى البرامج التنموية التي كان لها أثر على المتغيرات الاقتصادية ككل، لكن مع هذا يبقى تطور النمو الاقتصادي مرتبط بعوائد صادرات المحروقات.

أما فيما يتعلق بالدراسة القياسية لانعكاس أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 إلى غاية 2022، توصلنا إلى عدة نتائج بعد عملية التقدير الخاصة بالنموذج الخطي المتعدد، من حيث الانعكاس تبين أن هناك انعكاس سلبي للاحتياطي الإجباري على النمو الاقتصادي، في حين وجود تأثير إيجابي لمعدل إعادة الخصم وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2022).

الفصل الرابع

خاتمة العامة

1 . تمهيد

تعتبر السياسة النقدية والنمو الاقتصادي من أكثر الدراسات التي زادت من اهتمام الباحثين لما لهما من أهمية وترابط في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة.

ومن هذا المنطلق قامت دراستنا على موضوع أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي في الجزائر ضمن مساحة زمنية تشمل السنوات من 1990 إلى 2022، فتطلبت منا هذه الدراسة أولاً مسح نظري حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وكانت لنا تغطية نظرية أيضاً لمعالجة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، إضافةً إلى التطرق تطبيقياً لتحليل مختلف تطور متغيرات البحث خلال الفترة المخصصة للدراسة. لقد كان للدراسة القياسية نصيب في هذا البحث إذ قمنا بدراسة حالة الجزائر مقتصرين على فترة الدراسة المحددة من خلال صياغة نموذج تقديري يدرس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومعدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجمالي وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة، وهذا بغية الوصول إلى مدى انعكاس أدوات السياسة النقدية (معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجمالي، سعر الصرف) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المقيدة بالدراسة.

2. نتائج الدراسة:

بناءً على دراستنا النظرية والتطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعد السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي والتي تستهدف التحكم في العرض النقدي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- عرف الوضع النقدي تحولاً جوهرياً مع مطلع التسعينات، وذلك بإشراف مؤسسات النقد الدولية ومع صدور قانون النقد والقرض 10/90، والذي استعاد بموجبه البنك المركزي استقلالته ودوره كأعلى سلطة نقدية في البلاد، على غرار إدخال أدوات جديدة للسياسة النقدية ووضع أهداف واضحة المعالم لهذه الأخيرة.
- النمو الاقتصادي ليس الزيادة الحاصلة عن ظروف معينة وإنما هو الزيادة المستمرة الحقيقية المستبعدة لأثر التضخم.
- التسيير الجيد للبرامج التنموية يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومن بينها تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- من خلال دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي تبين أن حجم المعروض النقدي يجب أن يتماشى طردياً مع النمو الاقتصادي.

- أن السياسة النقدية تلعب دوراً بارزاً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال إدارة الكمية النقدية وتحفيز الاستثمار، بالإضافة إلى تخصيص الائتمان في تنمية القطاعات المرغوبة من طرف الدولة، لكنها مع ذلك تواجه تحديات عديدة في تحقيق التوازن بين الاستقرار النقدي وتحفيز النمو.

- أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة كان لها انعكاس محدود على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى عوامل تحد من فعالية السياسة النقدية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في الجزائر منها ارتباط الاقتصاد الوطني بمدى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وأيضاً غياب التنسيق بين الجانب النقدي والحقيقي بمعنى صحيح أن النظرية الاقتصادية تقول أنه كل ما زاد العرض النقدي كل ما زاد معه النمو ولكن طبيعة الاستثمارات في الدولة تلعب دور من حيث أن هذه الاستثمارات التي تذهب لها النقود هل هي منتجة حقاً أم عقيمة.

3. مقترحات الدراسة:

بناءً على النتائج المتحصل عليها من الدراسة، يلزم تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات حيث ينبغي ما يلي:

- يجب إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية قائمة على الصرامة والدقة في اتخاذ القرار، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

- على بنك الجزائر باعتباره الجهة المنفذة للسياسة النقدية تفعيل بعض الأدوات المباشرة للسياسة النقدية مثل سياسة الإقناع الأدبي من أجل تخصيص الموارد الفائضة في القطاع المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية، لتحقيق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات؛

- يجب أن تكون السياسة النقدية مصحوبة بالسياسات الأخرى، بالإضافة إلى التحكم في عرض النقود الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والذي يركز على أن معدل الزيادة في عرض النقود يجب أن يرافقه معدل مماثل للنمو الاقتصادي.

4. آفاق الدراسة

مما لا شك فيه أنه رغم الجهد المبذول من أجل إتمام هذه الدراسة، إلا أن هذا الأخير يحتوي على بعض النقائص لعدم القدرة على تفصيل كل شيء في البحث، هذه النقائص يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث أخرى جديدة نذكر منها:

- العوامل المؤثرة على السياسة النقدية في الجزائر؛

- أثر التنسيق بين السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي؛
- أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (اقتصاد إسلامي).

قائمة المراجع

1. الكتب:

- عبد المجيد قدي. (2005). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الطاهر لطرش. (2012). الاقتصاد النقدي والبنكي (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بن علي بلعزوز. (2008). محاضرات في النظريات و السياسات النقدية (الإصدار 1، المجلد لطبعة الثالثة). بن عكنون - الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المطلب عبد المجيد. (2009). السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- جمال بن دعاس. (2008). السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة. المجلس الاعلى للغة العربية.
- وليد البشيشي. (2017). دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي . لبنان: دار الكتاب الجامعي.
- عبد القادر متولي. (2010). اقتصاديات النقود و البنوك (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الاردن: دار الفكر.
- علي الناقة أحمد أبو الفتوح. (2001). نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود). الإسكندرية: مكتبة الاشباع.
- عبد الحميد عبد المطلب. (1997). السياسات الاقتصادية : تحليل جزئي وكلي. القاهرة: زهراء الشرق.
- عبد الرحمن يسرى. (1999). اقتصاديات النقود والبنوك. الاسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، مصر: الدار الجامعية .
- حمد ادريس. (2021). السياسة النقدية (المجلد 17). ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- أحمد هني. (2006). العملة والنقود (الإصدار الطبعة الثانية). بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
- أكرم محمود الحوراني. (2004). انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي. محاضرات في المالية . دمشق، سوريا: جامعة دمشق.
- م شرر فريديك. (2002). تعريف على أبو عمشة ، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجيا. السعودية: مكتبة العبيكان.
- زكريا الدوري، و السمراي يسرا. (2013). البنوك المركزية و السياسات النقدية. عمان- الاردن: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع.
- سمير خالد صافي. (2015). مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام *views*. فلسطين: مكتبة آفاق .
- السيد علي عبد المنعم. (1999). اقتصاديات النقود والمصارف. الاردن: الاكاديمية للنشر.

- حربي محمد موسى. (2006). مبادئ الاقتصاد- التحليل الكلي. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- حسين بني هاني. (2018). إقتصاديات النقود والبنوك- الأسس والمبادئ (المجلد الاولي). الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع.
- عمر صخري. (2008). التحليل الاقتصادي الكلي (الإصدار الطبعة السابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2. المقالات:

- يجاوي إيمان، و زيرار سمية. (2023). أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020). مجلة البشائر الاقتصادية، التاسع (02).
- مدوخ ماجدة، و عتيقة وصاف. (2005). أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية. محمد خيضر بسكرة - الجزائر .
- عابد بشيكر. (2016). دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014). *Revue d'économie et de statistique appliquée*, 13 (02).
- مصطفى مختاري، و العابد شرفاوي. (2020). اثرالسياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2020/1990. مجلة دراسات واحباث، 12 (4).
- محمد بلواني. (02 جوان, 2012). السياسة النقدية في الجزائر. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، 467.
- محمد صلاح، قرواط يونس، و زلاقي حنان. (2018). دراسة محددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها إشارة لبعض التجارب المختارة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية (04).
- حليلة بويسكي، و ربيعة حاج سليمان. (2021). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2018 (المجلد 06). مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية.
- حواس زواق. (2021). استجابة السياسة النقدية لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد 19. مجلة العلوم الاقتصادية، الاجتماعية والانسانية، 22 (2)، 247.
- راضية مصداق، و زهرة بودبودة. (2022). توجهات السياسة النقدية في الجزائر في اطار تعديلات قانون النقد والقرض 10/90 دراسة تحليلية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 07 (01).
- رمضان كزار، و سعودي صلاح الدين. (2020). مجلة اقتصاد المال والاعمال (02).
- شريط عابد، و ياسين بن حاج جلول. (2016). أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجاً. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية .

- عبد الصمد مسعودي، و بن لعجوز حسين. (2014). اصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية واسعار الصرف في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 10 (12).
- علي بطاهر. (2023). تحديات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2020/1990. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* .
- أمال عياري، أبو بكر خوالد، و خير الدين بوزرب. (2024). دور السياسة النقدية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا-COVID19 على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية. *مجلة دراسات اقتصادية* .
- بوفليح نبيل. (2013). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*، 09.
- تومي صالح، و فتيحة بن علية. (2020). تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2017-1990). *خبر العولمة والسياسات الاقتصادية*، جامعة الجزائر 03 .
- حاج بن زيدان. (جوان، 2011). أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية 2000 – 2010. *مجلة الإستراتيجية والتنمية*، مجلة علمية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي .
- غربي أحمد، و أسامة بوشريط. (2016). تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية- محر التنمية المحلية المستدامة- جامعة المدية (05)*.
- ماجدة مدوخ. (نوفمبر، 2011). أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض. *مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر* .

3. رسائل الماجستير والدكتوراه:

- إبرير محمد. (2014). السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل إستقلال السلطة النقدية دراسة حالة الجزائر. *مذكرة ماجستير . تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد*.
- صحراوي سعيد. (2019). أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي-قنوات انقال السياسة النقدية- دراسة قياسية لحالة الجزائر، تونس والمغرب. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر*.
- سارة جوير. (2022). أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي مع الاشارة الى حالة بعض الاقتصاديات. *أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي . الاغواط، الجزائر*.
- بركات زهية. (2010). فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في ظل العولمة-دراسة حالة الجزائر. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير*.

- بقبق ليلي اسمهان. (2015). آلية أثيري السياسة النقدية يف اجلزائر ومعوقاهتا الداخلية. ذكرّة مقدمة ضمن متطلبات نيل . تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.
- بن لدغم فتحي. (2012). ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه في مادة العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية . تلمسان، الجزائر.
- المسلماتي محمد حمدي إبراهيم. (2003). التوازن النقدي في إقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو- دراسة قياسية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلفة في الاقتصاد . جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، القاهرة.
- حسني مبارك بعلي. (2011-2012). إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز الملصرفي الجزائري في ظل التغييرات الإقتصادية والملصرفية المعاصرة. مذكورة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية . قسنطينة.
- محمود مناع عبد الرحمن. (2004). الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل إتباع برنامج التكيف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري. رسالة ماجستير . كلية التجارة وإدارة الاعمال- جامعة حلوان، مصر.

4. مواقع الانترنت:

- برنامج التحليل الإحصائي *EVIEWS*. (2024). تاريخ الاسترداد 13 ماي, 2024، من المنارة للاستشارات:

<https://www.manaraa.com/post/6072/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-EViews-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A>

- بنك الجزائر. تاريخ الاسترداد 20 أفريل, 2024:

[Statistiques associées \(bank-of-algeria.dz\)](http://Statistiques.associees.bank-of-algeria.dz)

- البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 1 ماي 20214:

[مجموعة البنك الدولي \(albankaldawli.org\)](http://albankaldawli.org)

5. القوانين والمراسيم:

- مخطط عمل الحكومة . (سبتمبر, 2017). من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.
- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. (ماي, 2014).
- قانون المالية. (30 ديسمبر, 2010). قانون رقم 09-09.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (26 أوت, 2003). الأمر رقم 03-11. المتعلق بالنقد والقرض . الجزائر.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 41. (27 يوليو, 2015). مرسوم تنفيذي رقم 15-205.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (14 أفريل, 1990). المادة 55 من القانون 90/10. المتعلق بقانون النقد والقرض . الجزائر.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (14 أفريل, 1990). قانون 10-90. المتعلق بالنقد والقرض .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (24 مارس, 2020). نظام رقم 02-20.

6. التقارير:

- التقرير السنوي. (جويلية, 2010). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر . (2008). التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، التقرير السنوي .
- وزارة المالية. (جويلية, 2016). النموذج الجديد للنمو.

7. المراجع باللغة الانجليزية:

- Raymon P Kent .(1972) .*Money and Banking*06 th .(Fifth Edition).
- Shapiro Edward .(1995) .*Macroeconomic Analysis*.New York: Thomson Learning.
- mishkin, F. (1998). *The Economics of Money. Banking and Financial Markets* (éd. (5th ed). USA: ADDISON WESLEY.

8. المراجع باللغة الفرنسية:

- Hamid, T. (2015). *L'économie de l'Algérie : les politiques de relance de la croissance*. alger: Office des publications.
- Marie Gronier Anne .(2011) .*Les instruments de la politique monétaire*.france: Cahiers Français N 267.
- Longatte, J., & Vanhove, P. (2018). *Économie générale*. Toulouse: Dunod,c.
- Michael, T. (2012). *Economic development* (éd. 11ed). Boston, Mass. : Addison-Wesley.
- Michelle de Mourgues .(1993) .*La Monnaie - Systeme Financier Et Theorie Monetaire*3). éemeédition (الحرر), france: economica.